المنظمة العربية للتنمية الإدارية

إدارة البنوك الإسلامية
بعد عولمة أسواق المال

د. محمد بن مسلم الردادي

2001

المحتويات

الصفحة	**الموضـــــوع**	
ز	**المقدمة**	
	الفصل الأول	
1	**حدود إدارة البنوك الإسلامية قبل عولمة أسواق المال**	
3	**لماذا يتوجب على البنوك الإسلامية إعادة تسمية ذاتها؟**	**1-**
3	خواص عقود المال الإسلامية	أ-
8	قضايا عمليـة	ب-
15	الدينار الإسلامي ومغزاه الاقتصادي	ج-
24	**المودعـون**	**2-**
24	تعطيل النفوذ الإداري	أ-
27	غياب الدور الإيجابي لحوافز الملكية	ب-
28	نتائج عمليــة	ج-
	الفصل الثاني	
33	**إدارة الأصول المالية بعد عولمة أسواق المال**	
35	**الصناديق ومؤسسات الاستثمار الدولية**	**1-**
36	صناديق التوشيع	أ-
39	هيكل صناديق التوشيع	ب-
45	شركات التأمين	ج-

الصفحة	الموضـــــوع	
51	**إدارة أسواق الدين**	**2-**
56	السندات	أ-
60	بيع الوعود أو البيع قبل الشراء	ب-
67	عقـد البـيع الواعـد بالشـراء المسـمى "البـيع للآمـر بالشـراء"	ج-
69	**إدارة الأصول المالية الإسلاميـة**	**3-**
71	هيكل ميزانية البنك	أ-
77	عقود البيع الإسلامية: إدارة المال ومشكلة الثمن	ب-
82	إدارة مخاطر البنوك الإسلامية	ج-

الفصل الثالث

95	**كـيف تحـافظ البـنوك الإسـلامية علـى أداء متمـيز بعـد عولمة أسواق المال**	
	أسـواق المـال العالمـية تـتحول إلـى مؤسسـة تعليمـية تـربويـة	**1-**
97	التراث الغربي يفرض وجوده	أ-
99	قيام جامعة تعليمية للمصارف العالمية	ب-
102	تبدل الفلسفة المصرفية	ج-

الصفحة	الموضـــــوع	
103	**المؤسسات العالمية تضع قواعد ونماذج الإنذار المبكر**	**2-**
106	النماذج التربوية الاقتصادية الصغرى	أ-
113	نماذج تربوية اقتصادية كبرى	ب-
117	نماذج الاقتصاد الإداري الإسلامي	ج-

الفصل الرابع

121	**استنتاجات ختامية**	
147	**المراجع**	

الجداول والأشكال

الصفحة

جدول (1) : أصـول مؤسسـات الاسـتثمار فـى الأقطـار الصـناعية الرئيسة (بملايين الدولارات) 47

جدول (2) : تراكم ديون 13 دولة صناعية خلال 13 عاماً ... 54

جدول (3) : سـوق الأوراق المالـية الحكومـية (متوسـط المعاملات اليومية بملايين الدولارات) 62

الشكل (1) : مسار تداول الملكية فى حالة المرابحة 108

الشكل (2) : نماذج الاقتصاد الإسلامي الإداري 118

مقدمة

سواء تباينت البحوث أم اتفقت فقد ظل السؤال واحداً: ما هي منتجات Products البنوك الإسلامية؟ ومع هذا التوجه أصبحت عقود المرابحة والمشاركة والمضاربة وبقية العقود ميداناً تدور حوله الدراسات من حيث مدى صحة العقود وسلامة أركانها وخلوها من الغش والغرر. وهذه القضايا من العمق والاتساع بحيث تستوعب ما كتب وما سيكتب لقرون قادمة. غير أن التركيز على ضوابط السلوك وسلامة أركان العقود وحدها منذ قيام البنوك الإسلامية 1960s، أي خلال ما يناهز نصف قرن، تحول دون قصد إلى تكرار التكرار، فقاد إلى ثلاث نتائج تمثلت في أنها لم تقدم منتجاً حلالاً أو مباحاً، ومالت إلى تجاهل واقع قواعد إنتاج الخدمات المصرفية، ثم أصبح تجاهل هذا الواقع واقعاً جديداً على النحو الذي يظهر للباحث أن تقنيات Techniques علوم الإدارة المالية والاقتصادية ألقي بها على هامش تلك الدراسات.

هذا الكتاب لا يدعي أنه ابتكر منتجاً أو قدم حلولاً جاهزة التطبيق لقضية صعبة، ولكنه حاول أن يعالج ما تناوله الباحثون بأسلوب مختلف، بحيث لم يكن المُنتجُ ذاته محور البحث، بقدر ما جاء التساؤل في الفصل الأول عن من هو المُنتِجُ؟ حقا إن التساؤل الأول يتضمن الثاني، لأنه ما من منتَج Product إلا وعوامل الإنتاج الأربعة المعروفة قد تضافرت على إنتاجه، غير أن صيغة تساؤلات البحوث تشبه خارطة البناء التي لا يقتصر دورها على إلزام المهندس باتباعها، بل تشكل نمط البناء وطراز تكوينه مع أن كل ما بني أو سيبنى يظل من نفس الحجارة المبعثرة ومواد البناء الأخرى. وباختصار فإن التساؤل عمن يقوم بعملية الإنتاج يمكن أن يولد سلسلة من تساؤلات عملية تتجاوز الغوص في مسائل سلوك المتعاقدين – المفصلة أصلاً في العقود الإسلامية – إلى

استنباط علاقات اقتصادية نشأت حديثاً بين رب المال والمضارب أو الوكيل وموكله، قد نتبين من خلالها طبيعة الصفقات المالية ونمط إدارتها، حتى إذا سأل الباحث عما ينتج يمكن أن يتلمس من خلال هذا الأسلوب إجابته في خواص المنتجات من سلع وخدمات حديثة. ثم يمكن بعد هذه الخطوات، أو على نحو منها، التصدي للتساؤل عمن هو المنتج؟ وهذا بيت القصيد: أي من هو رب المال في الواقع، ومن هم المودعون فعلاً، فليست العبرة مجرد إبرام عقود وتسجيل أسماء وحقوق في قوائم الحسابات النظامية دون تحليل عميق تدعمه تقنيات علم الاقتصاد الحديث وضمنيات الأصول والخصوم. وهذا هو المقصود بتجاهل الواقع الذي نشأ عنه هذا الواقع الفكري الجديد. ومن أجل هذه البواعث والأسباب ركز الفصل الثاني – وهو أطول فصول هذا الكتاب – على التساؤل التالي: كيف تدار الأصول المالية بعد عولمة أسواق المال؟ وقد جاءت معالجة هذه المسائل على النحو الذي تبينه تفاصيل المحتويات. وهنا قد يكون الموضع المناسب لمسألة لابد من الإشارة إليها. لقد جاءت لفظتا "بعد" و"قبل" الأولى في عنوان الكتاب وفصله الثاني، والثانية في فصله الأول على غير ما قد يوحيان به من تاريخ أو زمن محدد بالسنين والأيام. بل سيتبين القارئ أن في ذلك دلالة واضحة على تغير قواعد اللعبة المالية العالمية، وتبدل الظروف الاقتصادية ومعها وظائف إدارات الأصول المالية. وعليه سيجد القارئ أن عولمة أسواق المال توحي بفرض قواعد معيارية وتعليمية حرفية Professionalism عالجها الفصل الثالث تحت مصطلحات عديدة، جادت بها بحوث البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أميل إلى تسميتها بالنماذج التعليمية Paradigms. ويحاول هذا الكتاب إثبات أن "عولمة أسواق المال" أضحت مؤسسة تعليمية، بما يتضمنه هذا المصطلح: من فرض نماذج وقواعد ومعايير

معولمة، حتى أصبح تعلمها واجباً عملياً، وتطبيقها إجبارياً بقوة القانون العالمي ودعم قوانين الأسواق المالية، وقد استأثرت الأخيرة بكامل كتابي "Global Finance"، وليس هذا هو المكان المناسب لبيان قوانين لعبة المال العالمية . فقط تكفي الإشارة هنا إلى أن الفرق بين القانون العالمي وعولمة قوانين أسواق المال يكمن في أن قوانين الأسواق غير مكتوبة، ولكن العلوم الإدارية والاقتصادية تتضافر على تقديم مفاتيح تخفف من وقع صرامتها في عهد العولمة، وتكافئ بسخاء من يخطط لها ويجيد التعامل مع قواعد اللعبة، وتعاقب بقسوة كل من يخطط للماضي، فإما أن تجعله مهمشاً وحيداً أو تخرجه من الأسواق عاجلاً قبل آجل، وربما تفرض عليه أن يتوكأ على غيره تحت مظلة الاندماج. فما من بنك تدنى مستوى أدائه، أو كانت أساليب عملياته خارج النماذج التعليمية، إلا وكانت مؤسسات التصنيف Rating Agencies العالمية له بالمرصاد، وحتى من نجا منها في الماضي فسيكون على موعد مع البنك أو صندوق النقد الدوليين، وإن اختلفت وسائل العقاب . والحق أن هذه المؤسسات العالمية لا تأخذ أحداً على حين غرة، لأن قواعد لجنة (بازل) أصبحت معروفة، ولأن قواعد ونماذج اللعبة العالمية أصبحت تنشر من خلال مطبوعات صندوق النقد الدولي على نحو من المثالين التاليين:

الأول نشر في ديسمبر عام 1999م:

(Determinants and Leading Indicators of Banking Crises: Further Evidence, IMF, Staff Papers Vol.46) لبيان بواعث العوز المالي وأزمات البنوك المالية والتعرف عليها من خلال المؤشرات الاقتصادية Leading Indicators .

والثاني يوضح توجه بحوث صندوق النقد الدولي إلى إدارات البنوك والمؤسسات المالية لترسيخ قواعد اللعبة المالية الحالية بالتأكيد الإلزامي على استخدام المعايير الإدارية والمالية. ومن أمثلة ذلك مؤشرات الحصافة المالية (Macroprudential Indicators of Financial System Soundness, IMF 2000) ، كما وردت ضمن مصادر هذا الكتاب. لكن ألـيس إلزام البنوك الإسلامية والتزامها بالمعايير العالمية يتطابق وينسجم تمام الانسجام مع روح عقود المرابحة والمشاركة وعقود البيع التي تجعل من الثروة محوراً تدور حوله الصفقات والمبادلة : "مال بمال". لقد اقترب المصرفيون كثيراً من مسألة المال، غير أنهم جعلوها في حالة استثنائية واحدة: تحت مضمون الأسهم أو حقوق المساهمين Equities، ومع هذا يسمونها تسمية دقيقة "حقوق الملكية" كما ورد في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الرابع لعام 2000. غير أنها تقصر كثيراً عن مضمون الملكية "Ownership" كما يراها الاقتصاديون الكلاسيكيون والمحدثون، وقد خضعت لتحليل مفصل في إطار صحيفة موازنة البنوك الإسلامية، ومن هذا المنظور الضيق فقط . ومن أراد التعمق في أروع بنات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي حول مسائل الدخل والثمن والمبيعات ومحددات القيمة Value سيجدها في مصادر وردت في مصادر هذا الكتاب.

شكر وتقدير

كيف أشكر، وإلى أي مدى أقدر؟ لا أدري. فهل أقدر من سبقني وقدم مادة الكتاب الأولية، أم أشكر من أسهم في إخراجه إسهاماً مباشراً. ولكنني أدرك تماماً أنني ما رسمت كلمة، ولا نشرت بحثاً أو أصدرت كتاباً إلا وكان لغيري فيه سبق فضل بعمل منشور. ولو ذكرت بعضهم فقط لتحول هذا الكتاب إلى ما

يشبه دليل هاتف لألوف الأشخاص والمؤسسات. وبذلك لا سبيل إلى الشكر والتقدير إلا بثبت ما نهلت من أعمالهم التي كونت مصادر هذا الكتاب، وعلى النحو الذي سار عليه التقليد العلمي، بعد أن أصبح يتساوى لديهم الشكر - الذي لم يسعوا إليه - مع النقد الذي يمثل امتداداً وحياة مستجدة لأعمالهم الفكرية، لا سيما إذا كان النقد بناءً أميناً صريحاً غير مغلف بالمجاملات. واعترافاً بفضل هؤلاء فقد سجلت ما أفادني من أعمالهم وفقاً لمستوى الاقتباس في المتن، مقروناً بذكر الصفحة متى كانت الاستفادة مباشرة ثم في قائمة المصادر. غير أن الأمر يختلف عندما يكون الإسهام مباشراً، إذ لابد من الثناء على الأشخاص ومؤسساتهم، ووافر الشكر للأستاذ شريف صالح عبد المجيد الذي تولى نسخ هذا الكتاب بصبر وكفاءة. وخالص شكري لبنك البحرين الإسلامي، فقد أمدني بمطبوعات مفيدة بعث بها إليّ الأستاذ محمد حسين الكوجي، كما أرسل إليّ الأستاذ عبد اللطيف جناحي ببعض مؤلفاته القيمة عن البنوك الإسلامية. وهنا في جدة أشكر بنك التنمية الإسلامي، وأشكر صاحبيّ السعادة الأستاذ إبراهيم محمد كامل والدكتور معبد الجارحي، اللذين تكرما بتمكيني من الاطلاع على كل الموجود من مطبوعات البنك ومركز التدريب. وفي مكتبتيّ مركز الاقتصاد الإسلامي وجامعة الملك عبد العزيز سعدت بمصادر قيمة. ووافر الشكر لسعادة مدير مركز الاقتصاد الإسلامي سابقاً الزميل د. خالد كتبي، ولمعالي مدير الجامعة أ.د. غازي عبيد مدني لمساعدته الشخصية المباشرة، وهو زميل دراسة وعمل علمي، عُرف بجهوده لرعاية مركز الاقتصاد الإسلامي وسعيه لخلق الظروف المريحة للباحثين. ومع كل هذا المناخ الجامعي، المشجع للبحوث والإنتاج الفكري، فإنه لولا الدعم المحمود من المنظمة العربية للتنمية الإدارية لظلّ هذا الكتاب مجرد بحث في مجلة علمية متخصصة، مقصور تداولها على

القلّــة، فجــزيل الشــكر لأعضــاء لجــنة التحكــيم، وتقديــري لملاحظــات المحكميــن وانــتقاداتهما المفـيدة، ووافـر الشـكر لهـذه المـنظمة وللأشـخاص المخلصـين لإداراتهـا وإنجـاز إصـداراتها، وعلـى الأخـص رئـيس وحـدة النشـر الأخـت نـورا لطفـي، فقـد كـان لمتابعـتها دور مشـكور لاسـتكمال نشـر هـذا الكـتاب، كمـا أوجــه شـكري أيضـاً لسـعادة مديـر البحـث العلمـي الدكـتور محمـد الطعامـنة، فقـد حـرص علـى إنجـاز هـذا الكـتاب مـنذ أن كـان مجـرد مقـترحـات، فلسـعادته وافـر الامتـنان، كمـا أسـجل جـم الشـكر وخالصــه لسـعادة أ.د. محمـد بـن إبراهـيم الـتويجري رئـيس المـنظمة، الـذي شهدت له أعماله وحماسه بأبين آيات الثناء وعظيم التقدير.

د. محمد بن مسلم الردادي

% % %